



الدوحة وطهران..
حلف الخداع



«فيفا» يدق أول مسمار
في نعش «موندリアル قطر»

37»

36»

إرهاب قطر عابر للقارات



قراقش: التطرف خطر وجودي وتوظيفه سياسياً مرفوض

إجماع العالم ضد الإرهاب يؤكد موقف الإمارات

■ تفجير في البحرين بعد يوم على تسريبات تدين قطر بالتآمر

■ قوات تركية إلى الدوحة تكريساً لاستقوائها بالخارج

وتتمويل بعض العناصر ذات الأجندة التخريبية بإشارة القلائل. وانتهت مهلة الـ14 يوماً لمغادرة القطريين السعودية والإمارات والبحرين، وعودة مواطني هذه الدول الثلاث الموجودين في الدوحة. ووفق بيانات المقاطعة التي أصدرتها الدول الثلاث، في 5 يونيو الماضي، فقد طلبت هذه الدول من الزائرين والمقيمين القطريين مغادرة البلاد، خلال 14 يوماً، بعد قطع العلاقات مع الدوحة، لدعمها الإرهاب، وتمويلها للتنظيمات المتطرفة، إضافة إلى تدخلها بشؤون الدول الداخلية. وتضعيداً للأزمة واستمرارها لنهجها في الاستعانة بالقوى الخارجية، وصلت، أمس، أولى طلائع القوات التركية إلى الدوحة، للمشاركة في تمارين مشتركة ضمن الاتفاقيات المتبادلة بين قطر وتركيا.

الإرهاب العميق

وتتسائل موقع أميركي مقرب من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الدور القطري في إعادة تجنيد معتقلي غوانتانامو، في الجماعات الإرهابية مجدداً بعد إنهاء مدة محكوميتهم وإطلاق سراحهم. ونقل موقع «برايتبارت» عن ديفيد إيسن، المدير التنفيذي لمشروع مكافحة التطرف، أنه من المرجح كثيراً أن الدوحة قد حثت السجناء السابقين في غوانتانامو، الذين تم نقلهم إلى قطر، على إعادة الانخراط في الأنشطة الإرهابية، ومن ضمنهم أعضاء طالبان الخمسة الذين تم تبادلهم مقابل جندي أميركي في مايو 2014.

ويعتقد أن سبعة سجناء سابقين في سجن غوانتانامو على الأقل، انتهى بهم المطاف في قطر التي سمحت للجماعات الإرهابية مثل طالبان بالازدهار داخل حدودها. وفي مارس 2015، كشف مسؤول أميركي بأن ثلاثة من الخمسة الإرهابيين من طالبان على الأقل حاولوا العودة لشبكتهم الإرهابية القديمة.

آمال

وأعرب أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمس، عن تطلعه لتجاوز التطورات الأحدث في «البيت الخليجي»، وتهيئة الأجواء «لحل الخلافات المؤسفة ورأب الصدع بالحوار والتواصل، في ظل ما يجمع دول مجلس التعاون وشعوبها من روابط تاريخية راسخة وعلاقات أسرية حميمة ومصير واحد ومصالح مشتركة». وقال الصباح إن «التطورات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي تحتم علينا العمل وبكل الجهد للحفاظ على هذا الكيان الخليجي ليبقى متماسكاً ومحققاً لآمال وتطلعات أبنائه». وأكد وقوف بلاده مع المجتمع الدولي «صفاً واحداً» لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله وصوره والعمل على تجفيف منابعه والقضاء عليه ليعم الأمن والاستقرار جميع الدول والشعوب.



عواصم - البيان، وكالات

في تعاطيها مع الدور التخريبي الذي تؤديه قطر كدولة داعمة للإرهاب ومعدرة خارج سرب المنظومة الخليجية والعربية والمجتمع الدولي، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة سياستها الراسخة والمبادرة في مكافحتها للإرهاب والتطرف، في حين بلغ سيل التخريب القطري الزبي، إذ انخرطت الدوحة فيما يمكن تسميته الإرهاب العميق، من حيث رقعة الانتشار والاعتماد على منظمات إرهابية سواء في دول الجوار الخليجي والعربي، أو دول بعيدة في أوروبا وإفريقيا. كذلك فإن الإمارات إذ تؤكد أن تعاملها على نحو مسؤول ضد الإرهاب والتطرف جعلها فوق الشبهات، إنما ينسجم مع نظرة العالم لها.

وقال معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في تغريدات على «تويتر»، إن «تعاملنا المسؤول مع التطرف والإرهاب، وفي أحلك الظروف، جعلنا فوق كل شبهة، وأكسبنا تقدير الشقيق والصديق، والإجماع الدولي اليوم دليل على صواب توجهنا».

استشراف دقيق

وأكد معاليه في تغريدة ثانية: «قرأت قيادتنا خطر التطرف والإرهاب مبكراً في استشراف دقيق لتداعيات الفكر المنحرف وتحريضه على العنف، وتعاملت مع ظاهرتي التطرف والإرهاب بمسؤولية»، مضيفاً: «الاتفاق الدولي والإقليمي على أولوية مكافحة التطرف والإرهاب والخطاب المشترك حوله إجماع ضروري ومهم، وموقف الإمارات في هذا السياق مشرف ومتقدم».

وطلبت مملكة البحرين من جنود قطريين متمرزين فيها في إطار خدمتهم في القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية، المغادرة، بحسب ما أفاد أمس مصدر مطلع على القرار.

وكشف موقع أميركي مقرب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن قطر متورطة في إعادة تجنيد معتقلي غوانتانامو في الجماعات الإرهابية مجدداً بعد إنهاء مدة محكوميتهم وإطلاق سراحهم.

إرهاب في البحرين

وفي استمرار لاستهداف البحرين من قبل العنصر التخريبية، قالت وزارة الداخلية البحرينية على حسابها على «تويتر» إن انفجاراً وقع في قرية الدراز، أدى إلى مقتل رجل أمن وإصابة اثنين آخرين، وأُنعت باللوم في ذلك على «إرهابيين». وفيما لم ترد تفاصيل إضافية عن الهجوم إلا أن التفجير يأتي بعد يوم على كشف تسريبات تؤكد التآمر القطري ضد البحرين، وكانت المنامة كشفت أخيراً عن استهداف إيراني قطري لأمنها من خلال تحريض

جريدة

قطر

البحرين

تطلب مغادرة جنود قطريين أراضيها خلال 48 ساعة

الإمارات: تعاملنا ضد الإرهاب حاز تقدير العالم



قرقاش: الإجماع الدولي دليل على صواب توجهنا

■ عواصم - البيان، وكالات

أكد محالي الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية أن تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو مسؤول ضد الإرهاب والتطرف جعلها فوق الشبهات، فيما قررت البحرين طرد جنود قطريين كانوا ضمن قاعدة أميركية على أراضيها، في وقت انتهت مهلة مغادرة القطريين للسعودية والإمارات والبحرين.

وقال د. أنور قرقاش في تغريدات على "تويتر" إن "تعاملنا المسؤول مع التطرف والإرهاب، وفي أحلك الظروف، جعلنا فوق كل شبهة، وأكسبنا تقدير الشقيق والصديق، والإجماع الدولي اليوم دليل على صواب توجهنا". وأكد معاليه في تغريدة ثانية "قرأت قيادتنا خطر التطرف والإرهاب مبكراً في إستشراف دقيق لتداعيات الفكر المنحرف وتحريضه على العنف، وتعاملت مع ظاهرتي التطرف والإرهاب بمسؤولية".

مضيفاً "الاتفاق الدولي والإقليمي على أولوية مكافحة التطرف والإرهاب والخطاب المشترك حوله إجماع ضروري ومهم، وموقف الإمارات في هذا السياق مشرف ومتقدم".

طرد من البحرين

وطلبت مملكة البحرين من جنود قطريين متمركزين فيها في إطار خدمتهم في القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية، المغادرة، بحسب ما أفاد أمس مصدر مطلع على القرار، وقال المصدر لوكالة الصحافة الفرنسية إن السلطات البحرينية أوضحت "للقائد المسؤول عن القاعدة أن على القطريين المغادرة" خلال 48 ساعة.

وأضاف أن الجنود القطريين "لا يزالون في القاعدة، لكن من المرجح أن يغادروا خلال اليومين المقبلين". وكشف موقع أميركي أن قطر متوزعة في إعادة تجنيد معتقلي غوانتانامو في الجماعات الإرهابية بعد إنهاء محكوميتهم وإطلاق سراحهم. ونقلت وكالة فرانس برس عن المصدر قوله إن السلطات البحرينية أوضحت «للقائد المسؤول عن القاعدة أن على القطريين المغادرة»، مضيفاً أن على هؤلاء مغادرة المملكة خلال 48 ساعة. وتابع «لا يزالون في القاعدة، لكن من المرجح أن يغادروا خلال اليومين المقبلين»، من دون أن يفصح عن أعداد هؤلاء الجنود.

صلات لاتنقطع

وانتهت مهلة الـ 14 يوماً لمغادرة القطريين السعودية والإمارات والبحرين، وعودة

منزل وأموال للزرقاوي

كشفت صحيفة سعودية، أمس، عن قيام الأمير عبد الكريم آل ثاني، وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة في قطر، بتقديم منزله لرعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي ومنحه جواز سفر ومبلغ مليون دولار. وذكرت الصحيفة في تقرير أن «النظام القطري يعاني من أزمة استعادة الثقة الخليجية والعربية، بإصراره على سياسة التآمر ضد جيرانه وأشقائه وتهديد أمنهم الوطني»، لافتة إلى أن ذلك ما دعا الإمارات للتأكيد على أن أي اتفاق يقضي بإنهاء تمويل قطر للإرهاب سيتطلب نظاماً رقابياً غربياً إلزام الدوحة به.

وأضافت الصحيفة أن «وزير الداخلية القطري، عبد الله بن خالد بن حمد آل ثاني، عام 2013، فتح أبواب الإمارة للمقاتلين الأفغان ومتهم بإيواء 100 متشدد في مزرعته في قطر ومدّهم بجوازات السفر لتسهيل تنقلهم». وتابعت أن «من بين أفراد الأسرة الحاكمة، عبد الكريم آل ثاني، قدم منزله لرعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي ومنحه جواز سفر قطري وموله بمليون دولار».

مواطني هذه الدول الثلاث الموجودين في الدوحة. ووفق بيانات المقاطعة التي أصدرتها الدول الثلاث، في 5 يونيو الماضي، فقد طلبت هذه الدول من الزائرين والمقيمين القطريين مغادرة البلاد، خلال 14 يوماً، بعد قطع العلاقات مع الدوحة، لدعمها الإرهاب، وتمويلها للتنظيمات المتطرفة، إضافة لتدخلها بشؤون الدول الداخلية.

وكانت الدول الثلاث وجّهت بمراجعة الحالات الإنسانية للأسر المشتركة. وحرصت الدول الخليجية الثلاث، منذ اليوم الأول لقطع العلاقات مع الدوحة،

التنفيذي لمشروع مكافحة التطرف، بأنه من المرجح كثيراً أن الدوحة قد حثّت السجناء السابقين في غوانتانامو، والذين تم نقلهم إلى قطر، على إعادة الانخراط في الأنشطة الإرهابية، ومن ضمنهم أعضاء طالبان الخمسة الذين تم تبادلهم مقابل جندي أميركي في مايو 2014.

ويعتقد أن، سبعة سجناء سابقين في سجن غوانتانامو على الأقل، انتهى بهم المطاف في قطر التي سمحت للجماعات الإرهابية مثل طالبان بالازدهار داخل حدودها. وفي مارس 2015، كشف مسؤول أميركي بأن ثلاثة من الخمسة الإرهابيين من طالبان على الأقل حاولوا العودة لشبكتهم الإرهابية القديمة.

بيئة ساحة

وقال موقع «برايتبارت» إن عناصر طالبان يجذبون بشكل أكبر نحو قطر، وعامل الجذب هنا هو البيئة التي تسمح لهم بالعمل الإرهابي، حيث وفرت تسهيلات لعودة عناصر طالبان الخمسة للعمل الإرهابي وغيرهم من سجناء غوانتانامو السابقين على حد وصف الموقع.

إلى ذلك، أشار إيسنس إلى تقرير صدر في ديسمبر عام 2015 عن لجنة الخدمات المسلحة في البرلمان الأميركي مقتبساً من لجنة الاستخبارات البرلمانية أنها قالت للرئيس السابق أوباما: «انخرط السجناء الخمسة السابقون في أنشطة تهدد الولايات المتحدة وأفراد من حلفائها».

وقالت الدراسة إن غالبية عناصر طالبان الخمسة «أعتقد بإعادة انخراطهم بأنشطة إرهابية منذ وصولهم لقطر».

6 سجناء

ووفقاً لقاعدة بيانات غوانتانامو فإن الحكومة الأميركية قامت بنقل ستة سجناء إلى قطر.

الإرهاب في أوروبا

وأعربت المخابرات الإسبانية عن قلقها من الشكوك التي تحوم حول قطر وتمويلها لتنظيم القاعدة الإرهابي، ووفقاً لصحيفة «لاجانيتا» الإسبانية فهناك خطة لزيادة عدد المساجد في إسبانيا بمعدل 150 مسجداً جديداً بحلول عام 2020، ولكن بعد مقاطعة الدول العربية الجذب فإن زيادة المساجد في إسبانيا ستثير جدلاً كبيراً خاصة الممولة من قبل قطر، وذلك لخشيته من نشر الإرهاب في البلد الأوروبي. وأشارت الصحيفة إلى أن مسؤولين أميركيين كانوا أعربوا للحكومة الإسبانية عن قلقهم من تمويل قطر لمسجد - كاتدرائية قرطبة. وتوجد مخاوف من أن تكون المساجد جزءاً من نشر العنف من خلال الأئمة، بعد ربط قطر بتمويل الإرهاب من تنظيم داعش الإرهابي، وجماعة الإخوان.

كيف أحرق أمراء قطر سوريا بأموالهم

■ شيكاغو- نادر الغول

«إحدى المشاكل العميقة والتي تعتبر رئيسية في الخلاف القائم بين دول الخليج العربي وقطر، هي علاقات الدوحة الوثيقة مع مجموعة متنوعة من العناصر المتطرفة التي تمتد من حركة طالبان إلى إيران إلى جماعة الإخوان. لكن العلاقة الأكثر إثارة للقلق من قطر هي مع تنظيم القاعدة. لقد حان الوقت لنتتهي». هذا ما خلص له باحثون في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ماثيو ليفيت مدير برنامج ستاين لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن وكاثryn باور الزميلة في المعهد، وكلاهما مسؤولان سابقان بوزارة الخزانة الأميركية، يقولان إن تنظيم القاعدة في سوريا يتمتع بشريعة (في غير محلها) من قبل قطر على اعتبار أن التنظيم يقاتل نظام بشار الأسد وتنظيم داعش.

ويضيف الباحثان أن الداعمين للتنظيم في قطر يرون القاعدة «متطرفين معتدلين» في الصراع متعدد الأطراف. وهذه الرؤية لتنظيم القاعدة في سوريا من قبل الداعمين القطريين مردها أسباب عدة، أولها هو الاتفاق مع ايدولوجيا هذا التنظيم، والثاني أنهم يرون «القاعدة» أكثر اعتدالاً من البديل ويقصد «داعش». وأخيراً أنهم يدعمون فكرة أن هذا التنظيم يوفر إمكانية حقيقية لإنهاء نظام الأسد القاتل، وبالتالي فإن الداعمين لا يرون في دعم القاعدة دعماً للإرهاب». وشدد الباحثان على أن هذا الاعتقاد في غير محله، ويجب أن يتم تحديده

بقوة، مؤكداً أن القوة الحالية لتنظيم القاعدة في سوريا أعطتهم فرصاً جديدة من أجل استقطاب المزيد من خلال الدعم المالي، وهو بالتالي مازال يشكل تهديداً للغرب. وأشار إلى أن الأمم المتحدة اعتبرت «تنظيم القاعدة في سوريا هو الفرع الأقوى والأكثر فعالية في العالم»، لذلك فإن إغلاق مصادر الإيرادات الموارد الحالية للمجموعة أمر بالغ الأهمية.

ميزانية ضخمة

ويقول الباحثان إن ميزانية تنظيم القاعدة في سوريا «النصرة» تصل إلى 10 ملايين دولار سنوياً، تأتي غالبيتها من قطر وتسهيّلها جهات كاذبة على الإنترنت. ويقدم الباحثان مثالين على ذلك، أولهما الكويتي حجاج العجمي، المدرج على قوائم الإرهاب والذي استخدم التويتر للحصول على تبرعات للتنظيم في سوريا. والشخص الآخر هو القطري سعد بن سعد الكعبي الذي قام بعمل التماسات عبر الفيسبوك والواتساب «لتسليح وتغذية وعلاج» المقاتلين في سوريا، إلى جانب التبرعات الجماعية الصريحة للقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى.

وتم الاستشهاد بتقرير لمجلة فايننشال تايمز يقول إن قطر دفعت مئات الملايين من الدولارات مقابل الافراج عن أفراد من العائلة الحاكمة، إلى تنظيم القاعدة. ويقول الباحثان إنه وإن كانت هناك مبالغة في المبلغ المذكور في التقرير، فإن الحقيقة أن هذه الأموال دفعت من خزانة الدولة القطرية لتنظيم القاعدة. ويقول التقرير إنه بالرغم من اتخاذ الدوحة بعض الإجراءات المحدودة

ضد ممولي الإرهاب الأفراد، مثل تجميد أصول، وفرض حظر للسفر على بعضهم، وإغلاق بعض الحسابات البنكية لمؤسسات مثل جمعية مداد أهل الشام الخيرية المرتبطة بالقاعدة في سوريا. لكن في كل هذا الحالات، تصرفت قطر خضوعاً لضغوط أميركية كبيرة.

الالتفاف على القرارات

وفي الوقت نفسه، كانت إجراءات الدوحة في كثير من الأحيان تعطي

نتائج غير واضحة. على سبيل المثال، على الرغم من أن تقرير وزارة الخارجية الأميركية المتعلق بقطر الصادر عام 2014 بشأن الإرهاب قد ثمن دور قطر في إقفال منصة سعد الكعبي على الإنترنت لجمع التبرعات، وإغلاق جمعية مداد أهل الشام، ولكن العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأميركية ضد سعد الكعبي، أكدت أن الكعبي ما زال يشارك بنشاط في تمويل القاعدة في سوريا على الأقل



أكد التزام أدباء الإمارات بقضايا الدولة وبمواجهة التشدد وداعميه

الصايغ لـ «البكان»: قطر تساند الإرهاب ومنع تعامل «اتحاد الكتاب» معها واجب



حبيب الصايغ

رأينا. وأي أحد له رأي مخالف لهذا التوجه فهو يعبر عن موقف سياسي. ورأى الصايغ أن الطرف الآخر القطري هو من يهاجمهم وما يحدث الآن يأتي من منطلق الدفاع عن موقفنا وتفسيره للعالم. وأضاف: لا يوجد من يملي علينا قراراتنا في اتحاد الكتاب، وهذا هو قرارنا ولا نساوم ولا نجالم فيه أحداً، وإنما يعبر عن حقيقة كون الأدباء الإماراتيين هم دائماً وأبداً مع وطنهم وله يلتزمون بقضاياهم ويحاربون التطرف والفكر الظلامي.

وقال الصايغ: لن نوجّه الدعوة لقطر لحضور منتدى الإمارات للإبداع الخليجي، في دورته المقبلة، والذي كان يضم عادة دول الخليج الست، واليمن والعراق، أي مثل «كأس الخليج».. إلى جانب استضافتنا لدولة من الدول

أبوظبي – عبير يونس

أكد حبيب الصايغ الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، بصفته رئيس مجلس إدارة اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، أن القرار الذي عمّم على جميع الكتاب والأدباء والمثقفين والعاملين في حقل الكتابة والإبداع في الإمارات، بوجوب عدم التعامل مع أية جهة قطرية، أفراداً ومؤسسات، داخل الدولة أو خارجها، ومنع إجراء أي لقاء أو أي نوع من أنواع التواصل أو المشاركة في أية فعالية قطرية أو تابعة أو ممولة من قطر «وذلك تحت طائلة المسؤولية»، إنما هو نابع من أصالة وروحية الاتحاد وأعضائه.

موقف راسخ

وقال حبيب الصايغ: إن موقف الكتاب يجب ألا يكون موقفاً بقصيدة ورواية، بل موقف من الحياة. ولا يمكن في هذه الأزمة الكبيرة التي صنعت شرخاً في النسيج المجتمعي، أن لا نعبر عن

لن نوجه الدعوة لقطر لحضور منتدى الإمارات للإبداع الخليجي في دورته المقبلة

يجب على الكتاب والأدباء عدم الصمت على دور قطر في تبني الفكر الظلامي

نحمي حريتنا

قال حبيب الصايغ في التعميم الذي نشره اتحاد الكتاب، أول من أمس: تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في مجال الانفتاح على مختلف الآراء والمواقف، لكنها في الوقت نفسه لم تساهم في الموقف من قضية الإرهاب ودعمه وتمويله، واعتبرت ذلك خطراً يهدد المنطقة والعالم، ونحن إذ نتخذ قرارنا في مقاطعة دولة، ثبت بالدليل القاطع ضلوعها في دعم الإرهاب، إنما نحمي حريتنا ومبدأنا.

الإمارات والسعودية ضد الإرهاب قولاً وفعلاً

هداية الدولي للتميّز في مكافحة التطرف العنيف عام 2012، وهو أول مؤسسة بحثية وتطبيقية مستقلة لمكافحة التطرف العنيف. كما تبنت العديد من المبادرات لعل أبرزها مركز صواب، وهو مبادرة تفاعلية بالشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية لتسخير وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تصويب الأفكار الخاطئة وإتاحة مجال أوسع أمام الأصوات المعتدلة. وشاركت الإمارات بفاعلية في التحالف الدولي ضد «داعش» كما حققت القوات الإماراتية نجاحاً مبهرًا، في ضرب تنظيم القاعدة في اليمن من خلال عمليات عسكرية وغارات جوية.

■ دبي - البيان، وكالات

شтан ما بين ممول الإرهاب وداعمه ومدعي محاربتة، ومن يتخذ إجراءات عملية لمكافحة هذا التهديد العالمي. فالإمارات العربية المتحدة لم تدخر جهداً في مكافحة الإرهاب، وكانت من أوائل الدول التي اعتمدت استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف تقوّم على ثلاثة محاور رئيسية، هي المحور القانوني والتشريعي، والمحور الديني والثقافي، والمحور الإعلامي والاجتماعي. وأصدرت الإمارات القوانين والتشريعات المعنية بمكافحة التطرف والإرهاب، وأنشأت مركز

دور السعودية

أما المملكة العربية السعودية فقد كانت أول دولة توفّع على معاهدة مكافحة الإرهاب الدولي، في منظمة المؤتمر الإسلامي في مايو عام 2000، كما كانت سباقة في حض المجتمع الدولي على التصدي للإرهاب، وتوجت مساعيها باستضافة المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في فبراير عام 2005. وبعدما بات الإرهاب دائماً طال الكثير من الدول، أعلن ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تشكيل تحالف إسلامي من 34 دولة لمحاربة الإرهاب والتطرف، بعد ذلك جاء إعلان

جهود دبلوماسية عربية لمواجهة قطر

وفندت الدول الأربع دعاوى قطر بشأن الحصار مؤكدة أن قرارها مقاطعة قطر «حق سيادي يهدف لحماية أمنها الوطني»، مشيرة إلى أنها اتخذت العديد من الإجراءات التي تراعي الحالات الإنسانية والصحية للمتضررين من المقاطعة. وترافق مع تلك الجهود الكشف عن المزيد من الأدلة الدامغة التي تثبت استمرار تورط

قطر في دعم العمليات التخريبية وإيواء التنظيمات الإرهابية وقادتها، وفيما زارت وفود من الدول الأربع عدداً من العواصم العربية والغربية وأنهكت في اتصالات حثيثة للتأكيد على ضرورة وقف قطر تمويل التنظيمات الإرهابية وطرّد قادة تلك التنظيمات من أراضيها، وصلت قطر مراوغتها واستمرت في سياسة النكران بينما يواصل

■ عواصم - البيان، وكالات

انخرطت الإمارات والسعودية والبحرين والسعودية ومصر في جهود دبلوماسية حثيثة لتبيان أن حق المقاطعة حق سيادي للدول ومسعى لمحاصرة التآمر القطري حتى لا يتحول إلى مزيد من التخريب والعمليات الإرهابية.

■ المنامة - وكالات

تصقل الأدلة التي تثبت دعم قطر للإرهاب يوماً بعد يوم، وكان أحدثها في البحرين حيث تم الكشف عن تسجيلات هاتفية تكشف تأمر الدوحة لزعةزعة أمن المنامة، وتسخير أذرعها الإعلامية من أجل ذلك.

ومن المتوقع أن يتبع هذا الكشف تحركات رسمية بحرينية، بعد مطالبات برفع قضايا دولية على الدوحة، ومحاكمة المتورطين بالتدخل في شؤون البلاد. واستنكر مجلس النواب البحريني، في بيان، التدخلات السافرة للنظام القطري في الشأن البحريني الداخلي، التي تهدف لزعةزعة الأمن والاستقرار في المملكة، والإضرار بالوحدة الوطنية. وأكد البيان أن ما وقع من أحداث مؤسفة عام 2011 وحتى اليوم، مؤامرة وليس حراكاً شعبياً، وذلك من خلال طابور خامس إيراني، وبدعم من النظام القطري. وأوضح أن المكالمة الهاتفية المصرية، بين مستشار أمير قطر حمد العطية وأحد قياديي حزب «الوفاق» البحريني الإرهابي حسن سلطان، دليل على المخطط القطري الإيراني الموجه ضد البحرين، لاستغلال ما يسمى الربيع العربي لإعلان جمهورية تتبع ولاية الفقيه. وطالب المجلس بمحاكمة من شارك في المكالمة أو في أي جريمة تضر بأمن مملكة البحرين، من أجل حماية دول وشعوب المنطقة من الأعمال الإرهابية وداعميها. وأوضح المجلس أن المكالمة الهاتفية

ملف الدوحة الإرهابي حافل بـ«الأدلة»

مساع بحرينية لمحاكمة أعضاء المؤامرة القطرية



قطر لعبت دوراً رئيسياً في دعم العنف والإرهاب في البحرين | أرشيفية

الوثائق والتسجيلات الصوتية التي تم الكشف عنها تؤكد أن هناك مخططاً قترياً إيرانياً للنيل من أمن المملكة واستقرارها. وأكد مجلس الشورى أن الممارسات العدائية ضد مملكة البحرين لم تتوقف منذ ذلك الوقت.

وشدد المجلس على أن التدخل في الشأن البحريني بأشكاله المتعددة، والمساس بسيادة المملكة مرفوض من أي طرف كان، مؤكداً التزام البحرين بمحاربة الإرهاب في الداخل والخارج وتجهيف منابعه. وتنعكس النبرة الواحدة للبيانيين الإصرار البحريني على اتخاذ موقف

إعلامها سياسة التضليل والكذب والتجني. وقالت مصادر إعلامية أن مكابرة قطر دفعت بالدول الأربع إلى التأكيد على مواقفها وتطويره وطالبت بأية مراقبة عربية لإجبار الدوحة على الالتزام بالمطلوبات، وتساءلت المصادر عن إن كانت قطر ستواصل سياسة المراوغة والاحتماء بإيران في ظل الأدلة الدامغة التي واجهتها بها الدول الأربع.

مقترح نيابي

وقال عضو مجلس النواب البحريني خالد الشاعر إنه قدم مقترحاً لمجلس النواب لتقديم جميع الشخصيات المذكورة في المكالمة إلى المحاكمة المستعجلة، مضيفاً «لا بد أن تنظر المحاكم العسكرية في هذه القضية ليكون الفصل فيها سريعاً».

وتوقع الشاعر أن يتخذ مجلس النواب خطوات جديدة حيال التدخل القطري في الشأن الداخلي البحريني، مبيناً أن الإجراءات ستتضمن مطالبات بمحاكمة عاجلة للمتورطين ورفع قضايا دولية على قطر. وأوضح أن الشارع البحريني غير راض عن التدخلات القطرية في الشأن البحريني، مشيراً إلى أن الدوحة انصاعت لأوامر طهران في شق الصف الخليجي والعربي.

ويأتي التصعيد البحريني الأخير متوافقاً مع نشاط دبلوماسي خليجي لمنع ترجمة التآمر القطري إلى مزيد من الأحداث الأمنية والدبلوماسية. ويبدو أن قطر، التي قررت التصعيد، اختارت سياسة الهروب إلى الأمام بدلاً من تصحيح المسار، إذ قررت التقرب من إيران وتركيا والاحتماء بهما، وهو ما يفسر إطلاق حملتها لاستدراج التعاطف ولاستنكار مظلومية الحصار المزعوم.

بعد عام من ذلك في عام 2015. وهناك قضية أخرى تشمل عبد الملك عبد السلام (المعروف أيضاً باسم عمر القطري)، وهو أردني مقيم في قطر، وقدم «دعماً واسعاً» للقاعدة في سوريا، وفقاً لوزارة الخزانة. في عامي 2011 و2012 عمل مع شركائه في تركيا وسوريا ولبنان وقطر وإيران لجمع ونقل الأموال والأسلحة، وتسهيل سفر المقاتلين. عمل صريح

ويختم الباحثان إلى أنه لا ينبغي أن يكون مفاجئاً أن مسؤول الخزانة الأميركي السابق دانيال جلاسر أعرب عن أسفه في فبراير الماضي بأن الممولين الإرهابيين على قوائم الإرهاب في الولايات المتحدة والأمم المتحدة يواصلون العمل «بشكل صريح وواضح» في قطر. وقال جلاسر إن قطر لم تتخذ بعد «قرارات جوهريّة» حول مكافحة تمويل الإرهاب وجعل البلاد (أي قطر) بيئة معادية للممولين الإرهابيين، مشيراً إلى أن تلك الخطوات الإيجابية التي اتخذتها قطر «بطيئة بشكل مؤلم».

تأخر

وينتهي الباحثان إلى أن القائمة السوداء التي قدمتها الدول الخليجية مطالبة قطر بترحيلهم أو حبسهم، تعطي الدوحة فرصة للمساعدة في حل خلافاتها مع جيرانها في مجلس التعاون الخليجي.

تفنن في محاولات إحداث الفوضى وفبركة الأخبار

«الجزيرة» و«المنار»

طبّاخ السم

وقال المشرع القانوني البحريني فريد غازي رفيع لـ«البيان» إن «قناة المنار تمثل حزباً إرهابياً هدفه نشر الطائفية والتطرف والعداء للأمة العربية والإسلامية، وقناة الجزيرة سيطرت عليها تنظيمات إرهابية متطرفة شكلت معولاً يضرب في الأنظمة العربية المعتدلة، وأصبحت أذرع الجزيرة معاول هدم للشعوب العربية، وقد لعبت دوراً تدميراً في ما يسمى بالربيع العربي». وأضاف غازي «أعتقد أن هاتين القناتين يوجد بينهما عامل وقواسم مشتركة متعلقة أولاً بمصادر التمويل، والأهداف المشتركة وهي هدم الأنظمة العربية، وقد توجد بعض الفروقات البسيطة ولكن أهداف الهمم واحدة». وتابع «لذلك، لابد من اتخاذ خطوات قانونية تجاه هذه القنوات التي تبث السموم في الأوطان العربية، وتخدم أغراض تنظيمات متطرفة، ودولاً ترى الإرهاب العالمي».

وقال «ومن الأمثلة المثيرة للريبة هو أن أحد أهم مذبغعي الجزيرة وحين خرج منها أسس قناة تتبع حزب الله والنظام الإرهابي بإيران».

التحام طبيعي

من جهته، قال الباحث المصري في شؤون الجماعات المتشددة سامح عيد (المنشّق عن تنظيم الإخوان الإرهابي) لـ«البيان»: «بأن إيران صارت أقرب لقطر من أشقائها الخليجيين. وصار طبيعياً أن تلتمع قناة الجزيرة مع قناة المنار وأن تكون القنوات الداعمة لإيران وحزب الله داعمة لقطر في أزمتهما الراهنة. مشدداً على أن العلاقات بين الدوحة وحزب الله علاقات قديمة ممتدة منذ العام 2006، وكانت الدوحة مظلة مالية لدعم حزب الله.

بدوره، قال الخبير الإعلامي المصري البارز ياسر عبدالعزيز، إن قناة المنار هي أداة دعائية واضحة ومباشرة بحكم تبعيتها لميليشيا حزب الله اللبناني، بالتالي هي وسيلة من الوسائل الدعائية والترويجية للحزب بأكثر من كونها وسيلة إعلام، فهي تنطق بلسان حزب الله مباشرة وبالتالي يسهل على الكثيرين معرفة نمط الأداء الذي تقوم به.

واعتبر لـ«البيان» - قناة الجزيرة بكونها أخطر من قناة المنار نفسها، لأن المنار وإن كان واضحاً بتبعيتها مباشرة لحزب الله، فإن الجزيرة تقدم نفسها لبعض الوسطاء من الجمهور باعتبارها وسيلة إعلام محايدة ومهنية واحترافية، وهي أبعد ما تكون عن ذلك كله، إذ إنها ليست سوى أداة سياسية في يد الحكومة القطرية تستخدمها بشكل مباشر في تنفيذ مخططاتها وأجنداتها في المنطقة.

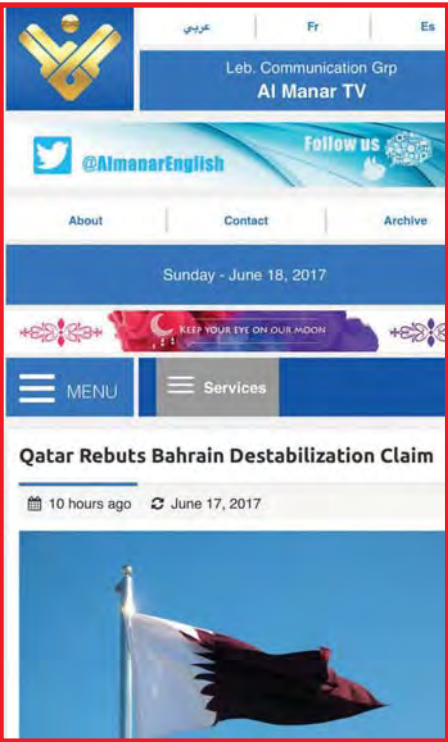
ويتكليف من جماعة الإخوان، كما يقول مصدر أمني، فقد أسس وجدي غنيم لجاناً نوعية من خلايا الإخوان وتولى تمويلها بغرض إرهاب الدولة والسكان والتنفيذ لسلسلة عمليات عنف واغتيالات والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشأتها، واستباحة دماء المسيحيين ودور عبادتهم واستحلال أموالهم. الخلية وقضت محكمة جنابات القاهرة بالإعدام شنقاً بإجماع آراء الأعضاء لوجدي غنيم والمتهمين في الخلية. على إثر تلك الجرائم وصدر حكم الإعدام ضد غنيم، تقدمت السلطات المصرية بعدة مذكرات إلى الإنتربول الدولي تطلب تسليم وجدي غنيم الذي ينتقل ما بين قطر وتركيا، وفي القائمة التي أعدتها الدول الأربع السعودية ومصر والإمارات والبحرين تضمنت قوائم المطلوبين من قطر اسم غنيم فيها، حيث كان المطلوب رقم 33.

واحد، وهذا يقودنا إلى الترابط المالي بين قطر ووسائل الإعلام اللبنانية التي كانت في فترة علنية. وليس غريباً على قناة الجزيرة التي احتضنت العديد من الصحافيين المحسوبين على حزب الله الإرهابي، أن تتبع ذات السياسة التحريرية لقناة المنار، ومن بين الصحافيين الذين ترعرعوا في حضن الجزيرة، سامي كليب، ولونا الشبل وغانان بن جدو، والقائمة تطول.. ما يكشف لنا تشابه البيئة الإعلامية وكذلك المعنوية لإعلام الدوحة.

الميثاق المزعوم

اللافت والمثير في ذات الوقت أن ميثاق الجزيرة «المزعوم»، تخلى عن كل الثوابت المهنية والأخلاقية، فمن بين هذه الثوابت وميثاق العمل المهني، التمسك بالقيم الصحافية من صدق وجراة وإنصاف وتوازن واستقلالية ومصداقية وتنوع دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على المهنية، وقد تكشف لكل من يتابع الإعلام الخليجي والعربي زيف وادعاءات وفبركات قناة الجزيرة.

أما المبدأ الثاني، فهو السعي للوصول إلى الحقيقة وإعلانها في التقارير والبرامج بشكل لا غموض فيه ولا ارتياب في صحته أو دقته، ولعل الأمة الخليجية أوقعت الجزيرة في شر أعمالها التزييفية والادعائية بحق دول الخليج.



قطر مأوى الإرهابيين وبلدهم الأول

يقبل يد المرشد، وكان ينظف الزنزانة لرفقائه من الإخوان في السجن عام 1994، وعندما سُئل عن علاقته بالإخوان قال لا أستطيع أن أنسلخ عن الجماعة وبيعته لهم في رقبته ليوم الدين، ولذلك أفتى غنيم ووصف كل من يعادي الإخوان بالكفر، وخلال وجوده في قطر خرج على شاشات الفضائيات التابعة للإخوان، واصفاً الرافضين للإخوان وحكم الرئيس المعزول محمد مرسي بالكفرة والمرتدين.

وفي 15 يونيو 2013 أعلن وجدي غنيم أن الخروج على الرئيس محمد مرسي في تظاهرات 30 يونيو حرام شرعاً، وزاد وقال من سيخرج على مرسي فهو مرتد كافر وجب قتله، كما أفتى بقتل كل الإعلاميين المعارضين لمرسي مثل أحمد موسى وغيره. أفتى غنيم أيضاً في مستهل دفاعه عن الإخوان بأن ضباط الجيش والشرطة كافرون وجب قتالهم، وهو ما دفع دار الإفتاء المصرية لتكذيبه، وتعلن في بيان رسمي أن من يعتد على النفس البشرية أياً كانت فجراؤه جزءا المفسد في الأرض.

واشنطن - وكالات

قال الخبير السياسي الأميركي ومستشار الشؤون الدولية لدى الرئيس دونالد ترامب أثناء الحملة الرئاسية الأخيرة، وليد فارس، إن قيادة حماس غادرت قطر واتجهت إلى الضاحية الجنوبية في بيروت. وأكد الخبير والمحلل السياسي الأميركي من أصل لبناني، في تدوينة على «فيسبوك»، أن «آخر المعلومات من قطر تُفيد بإعادة انتشار قيادات حماس في الخارج في لبنان بعد

قادة الحركة اختاروا لبنان طلباً لحماية حزب الله

قطر والتنظيمات الإرهابية.. علاقات شراكة تاريخية

دعم الدوحة للتنظيمات المتطرفة ليس بالجديد إلا أن الفترة الأخيرة شهدت توطداً كبيراً في العلاقة بين قطر والتنظيمات الإرهابية لا سيما تنظيم القاعدة وحركة طالبان.



«القاعدة»

- ← يحصل تنظيم القاعدة في سوريا على الدعم، من خلال تبرعات لأفراد قطريين
- ← حظي هذا التنظيم المتشدد برعاية استثنائية في الدوحة، طيلة أعوام
- ← تنظر الدوحة إلى «القاعدة» على أنه جماعة معارضة «خفيفة التطرف»، تقاتل نظام الرئيس السوري، بشار الأسد



جماعات متشددة في العراق

- ← دفعت قطر مئات الملايين من الدولارات، لهذه الجماعات لأجل تحرير أفراد من الأسرة الحاكمة جرى اختطافهم في هذا البلد



حركة طالبان

- ← فتحت الدوحة مكتباً لحركة طالبان من أجل إحلال الدمار والخراب في أفغانستان التي لا تزال تعاني من خطر الجماعات المتطرفة



جماعة الإخوان

- ← قطر منذ منتصف التسعينات تنفذ مشروعاً تسعى من خلاله لأموّر تخص شركاءها لكنها كانت تسعى لنفوذ وحضور في المنطقة، فكان فتح الأبواب مع «الإخوان» ليكونوا أداة من أدوات تحقيق المشروع فهذا التنظيم الإرهابي يعد إحدى الأوراق التي تستثمرها قطر لصالحها في البروز الإقليمي.



مستشار لترامب: «حماس» انتقلت إلى بيروت

مغادرتها الدوحة».

حماية قطرية

وقال وليد فارس: «باستثناء عدد قليل من قادة حماس الذين كانوا يعيشون في حماية السلطات القطرية في الدوحة، غادر أغلبهم قطر إلى لبنان طلباً لحماية مظلة حزب الله». وقال فارس إن «قادة حماس الذين غادروا قطر في الأيام الماضية، سافروا أولاً إلى طهران، ومنها إلى بيروت»، وتحديداً الضاحية الجنوبية.

الدوحة وراء دماء دول «الربيع العربي»

حدث

■ إسطنبول – البيان

في كل بحر دم في المنطقة العربية فتش عن الدور القطري هناك، ستجد أن كل الدماء التي سالت في دول ما يسمى بـ«الربيع العربي» مصدرها المال القطري، ولعل سوريا حمام الدم الأكبر في المنطقة الدليل الأكثر وضوحاً، إذ كان للمال القطري دور بالغ الأهمية والخطورة في تشكيل الفصائل وتحويلها إلى قوى متطرفة من خلال المال وشيطة المدنيين وإغرائهم بالمال. ولعل المجازر في الغوطة والاقتال الدائم بين جيش الإسلام وفيلق الرحمن المصنوع قطرياً، تكفي لتحميل قطر مسؤولية الدم السوري، سواء على مستوى المقاتلين أو على مستوى

المدنيين الذين يذهبون ضحية التمويل القطري للفصائل.. فمن هو فيلق الرحمن؟! منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011، حاولت قطر توزيع السلاح على السوريين وتسليح الثورة لحرف مسارها والتسبب في مزيد من الفوضى في المنطقة، وسارعت في عام 2013 إلى تشكيل «فيلق الرحمن»، بعد انضمام العديد من الأولية والكتائب إلى نواة الفيلق، لواء البراء، وتمتد جبهات الفيلق على أغلب محيط مدينة دمشق الشرقي وعلى تماس مباشر مع قلب العاصمة في كل من جوبر وزملكا وعين ترما وعلى امتداد بلدات الغوطة الشرقية في كل من عربين ومديرة وكفر بطنا وجسرين وبالا وزبدین ودير العصافير وحتيبة الجرش ومرج السلطان، إضافة إلى القلمون الشرقي والغوطة الغربية.

استراتيجية الفوضى

وهنا كانت استراتيجية قطر، المزيد من الفوضى في ريف دمشق ومحاولة التحكم بآليات الصراع والضغط على العاصمة دمشق في أي وقت من خلال إثارة الذعر في الريف الشرقي للعاصمة. وبالفعل تم ذلك وتنامت قوة فيلق الرحمن الذي بات يعتدي على المدنيين وتحول إلى آلة قمع من جديد.

كان المال القطري حاضراً في كل الحركات السورية المتطرفة، وقد اشتبك فيلق الرحمن في العام الماضي مع جيش الإسلام في الغوطة وتسبب هذا الاشتباك في سقوط ما يقارب ألف قتيل، بينما كانت قطر الممول الرئيس لهذا الفيلق، وبعد هذه الاشتباكات وتعاظم السخط السوري قررت قطر وقف حمام الدم من خلال دعوة فيلق الرحمن

■ تونس – الحبيب الأسود

لم يكن مفاجئاً أن تنضم ثلاث من دول الساحل والصحراء وهي موريتانيا والنيجر والسينغال إلى قرار مقاطعة نظام الدوحة.

فدولة قطر سبق أن اتجهت لدول الساحل والصحراء الأفريقية لبث سمومها هناك من أجل أن تحتل مواقع قدم لها عبر تشكيل الجماعات المتشددة، ومدها بالمال والسلاح والذخيرة، وبالتحريض الإعلامي المباشر أو غير المباشر، مثلما فعلت في شمال مالي.

ففي يونيو 2012 كشفت الأسبوعية الفرنسية «لو كنار أنشيني» عن تمويل قطري سري للجماعات المسلحة التي استولت على شمال مالي منذ منتصف مارس 2012 وأعلنت جمهورية إسلامية عارضها المجتمع الدولي وتدخلت فرنسا عسكرياً لوضع حد لها، خاصة جماعة أنصار الدين وجماعة «موجاو» التي كانت وراء اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو.

وكتبت الأسبوعية الفرنسية تحت عنوان «صديقنا في قطر يمول متشددى مالي»، أن الاستخبارات العسكرية الفرنسية

إلى الدوحة، وتصدرت الاستخبارات القطرية المفاوضات بين جيش الإسلام والفيلق، وتوقف القتل بعدما أنهت قطر على حياة 1000 سوري.

دعم المتناحرين

من أساليب اللعبة القطرية في التمويل، أنها تدعم فصيلين متناحرين وتعمل على توجيه الصراع والاقتتال بينهما، ولعل حالة أحرار الشام وفيلق الرحمن من أكثر الحالات في الدعم القطري القاتل، فقطر تدعم الحركتين، وتنمي الصراع بينهما لسهولة السيطرة على الوضع الميداني، وبالتالي فرض الأجندة الداخلية والمساومة الدولية والإقليمية، هكذا كان الدور القطري بالتحديد.

وبعد أن سيطر فيلق الرحمن على مقرين تابعين لحركة أحرار الشام في بلدة عربين بالغوطة الشرقية بعد انسحاب الحركة من مقراتهم وعدم إبداء مقاومة شديدة، من جراء هجوم الفيلق على مقرات الحركة من دون سابق إنذار ومطالبتها الحركة بحل نفسها والانضمام للفيلق. أصدرت الحركة بعد ذلك بياناً، قالت فيه إن «اعتداء» فيلق الرحمن جاء بعد اعتداءات متكررة وغيره مبررة وغير معروف الدافع وراءها، ودعت الحركة في بيانها فيلق الرحمن إلى وقف هجومه، مؤكدة أن الهجوم ليس في مصلحة الغوطة وأهلها. وقد أدى هذا الاقتتال بين الطرفين إلى سقوط العشرات من المدنيين في الغوطة، وحتى الآن تعمل قطر على تمويل فيلق الرحمن، الذي يعتبر شوكة في الغوطة الشرقية، فبين الحين والآخر يوجه هذا الفصيل من قطر إلى إطلاق شرارة الاقتتال في الغوطة وفرض الحصار على المدنيين، والضحية هو الشعب السوري بفضل المال القطري.

إرهاب قطر يصل دول الساحل والصحراء الأفريقية

كانت على علم بأن الجماعات المسلحة التي تنشط في شمال مالي تلقت مساعدات مالية بعملة الدولار من قبل قطر وبالنشاطات التي تقوم بها في مالي، مشددة بذلك على أن أمراء حكام الدوحة يمولون جماعات مسلحة قررت إنشاء دولة إسلامية على الحدود مع الجزائر وتقوم بنشاطات إرهابية داخل أراضي هذا البلد المجاور وفي منطقة الساحل.

استراتيجية قطرية

وأكدت مصادر استخباراتية فرنسية أن مسؤولين فرنسيين من الدرجة الأولى بينهم وزير الدفاع آنذاك جان إيف لدريان كان على علم بالإستراتيجية القطرية في مالي، لأن الإدارة العامة للأمن الخارجي الفرنسية قدمت عدة تقارير إلى قصر الأليزيه لإشعار الرئيس الفرنسي حينها نيكولا ساركوزي بتحركات دولة قطر، إلا أن ساركوزي غض الطرف عن ذلك بسبب العلاقة الخاصة التي كانت تجمععه بالأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني.

وبحسب التقارير الإعلامية، فإن قطر حولت منطقة الساحل والصحراء إلى منطقة ألغام إرهابية، عبر تعاملها مع مقاتلين قادمين من الصومال ودول إفريقية وعربية مجاورة ومدرّبين من باكستان ثم استقطابهم خصيصاً من قبل الدوحة.

وأضافت الصحيفة الفرنسية انه «استنادا لمعلومات جهاز الاستخبارات العسكرية، فإن الثوار الطوارق في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وحركة أنصار الدين والقاعدة في المغرب الإسلامي وحركة متشددة أخرى قد تحصلوا على دعم مالي من قطر، ومن الواضح أن خطف الأجانب، وتهريب المخدرات والسجائر لا يكفي لسدّ حاجات المجموعات المتشددة كثيرة الإنفاق».

وذكرت الصحيفة المتخصصة في نشر فضائح الساسة بأنه سبق لها أن كشفت في 26 مارس 2011، نقلاً عن «الإدارة العامة للأمن الخارجي» (جهاز الاستخبارات الفرنسي)، تمويل قطر للجماعات المتشددة في القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي. وهذا ما أكدته الاستخبارات العسكرية بوصفها لتلك المنطقة الشاسعة بـ«ملاذ جديد للإرهاب» لافتة إلى أن «هذا التطور ينبغي ألا يثير الدهشة. فمنذ ثلاث سنوات، انتبه عدد من السياسيين والعسكريين إلى الخطر. وفي 26 أغسطس 2009 أعلن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أمام سفراء فرنسا في مقر وزارة الخارجية (الكي دورسيه) أن بلاده لن تسمح للقاعدة بإقامة ملاذ آمن على مقربة منا، في إفريقيا».

وأضافت الصحيفة أنه «في 26 يناير 2001 تحدّث برنار باجوليه، الذي عينه ساركوزي في منصب المنسّق الوطني للاستخبارات، أمام أعضاء لجنة القوات المسلحة بالبرلمان عن 'خطر تحوّل منطقة الساحل إلى إرهاب جديدة.

آخر سفير مصري في قطر لـ«البَيَّانُ»: نشاط الدوحة الخارجي لم ينجح

مشتركة بين الدول العربية وليس اللجوء إلى أخرى، فقد شاهدنا إيران وتركيا تسارعان من أجل دعم الدوحة».

خطوات تصعيدية

ورجح مرسي عوض، في معرض تصريحاته، أن تلجأ الدول المقاطعة لقطر إلى اتخاذ المزيد من الخطوات التصعيدية حال ما إن لم تلتزم قطر وتستجيب للاشتراطات.

المطالبة بها من قبل الدول التي قطعت العلاقات معها.

تطورات الأزمة

واستطرد: «نأسف على ما صارت إليه تطورات الأزمة، والتصعيد الذي نشاهده حالياً.. هناك جهود وساطة تقوم بها الكويت وتدعمها أطراف عديدة وتحظى بتشجيع دول عدة، صحيح أن تلك الجهود تعثرت في البداية، لكننا نأمل أن تنجح في تقريب وجهات النظر،

من أجل إقناع الأطراف الدولية بمساندتها في تلك الأزمة، لكن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن»، موضحاً أن النجاح كتب بقدر معين مع ألمانيا فقط.

ولفت السفير المصري السابق لدى الدوحة إلى إبداء إيران وتركيا بشكل سريع استعداداتهما لدعم قطر، بالتالي هذه الأزمة خلقت حالة من الاستقطاب ما كنا نرغب فيها، ونأمل أن يتم تداركها من خلال نجاح جهود الوساطة والتزام قطر بالشروط العشرة

■ القاهرة – البيان

قال مساعد وزير خارجية مصر السابق، وهو آخر سفير مصري في قطر، محمد مرسي عوض، إن «الدوحة في حالة إنكار تام لأي مسببات من جانبها لهذا التوتر الحادث في العلاقة مع الدول التي قطعت العلاقات معها». وشدد - في تصريحات لـ «البيان» - على أن قطر مُنطلقة من إنكارها الشديد لوجود أي مسببات للتوتر تقوم بنشاط خارجي

طموحات الدوحة تتبخر مع مئات مليارات الدولارات

قطر تتودع حلم التحول إلى مركز مالي إقليمي

المقاطعة أظهرت مدى هشاشة الاقتصاد القطري من دون الجيران الخليجيين

دوامة اقتصادية متوقعة بعد فقدان الظهير التجاري والاستثماري العربي

■ القاهرة - محمد خالد

تبخرت أحلام الدوحة في التحول إلى مركز مالي إقليمي عملياً، وذلك عقب الأزمة الأخيرة التي كشفت عن مدى هشاشة الاقتصاد القطري في ظل قرار المقاطعة وما ترتب عليه من فقدان قطر لظهيرها التجاري والاستثماري الممثل في دول الجوار الخليجية وفي خط متواز مع قيام عدد من الشركات العالمية العاملة في قطر بمراجعة خططها وقراراتها بخصوص عملها في الدوحة.

وأكد محللون أن قطر ودعت عملياً حلم التحول إلى مركز مالي إقليمي، وقد صارت أقصى طموحاتها الآن هي الصمود والبقاء وتأمين الحاجات الأساسية، خاصة أن المقاطعة أظهرت مدى هشاشة الاقتصاد القطري وعدم قدرته على مجابهة التحديات المفروضة عليه في ظل تراجع المؤشرات الاقتصادية القطرية بصورة واضحة، ولجوء مؤسسات دولية لتخفيض التصنيف الائتماني للدوحة وللعديد من الشركات القطرية.

وقال رئيس المنتدى الاقتصادي المصري الدكتور رشاد عبده إن مرحلة طموح قطر بأن تتحول إلى مركز مالي إقليمي انتهت تماماً؛ فالدوحة الآن تحاول ألا تسقط وتسعى للحفاظ على بقائها وليس أن تكون في مكانة ريادية، لاسيما في ظل المخاطر التي يواجهها الاقتصاد القطري والتي أضحت إلى خفض التصنيف الائتماني لقطر، بما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة ديونها بمعدلات كبيرة خلال الفترة المقبلة وكذا ارتفاع تكلفة التأمين، وأيضاً مع ارتفاع نسبة التضخم.

وأشار إلى أن قطر دخلت في دوامة صعبة جداً، لا يمكن معها التفكير في التحول لمركز مالي إقليمي أو غير ذلك، حتى لو لجأت إلى محاولة التعويض من خلال استيراد المواد الغذائية من دول أخرى فإن تكلفة النقل والشحن ستكون مرتفعة أيضاً، وما يترافق مع ذلك أيضاً من تبخر استثماراتها، وكل ذلك يعني أن الدوحة لن تقف على قدميها بسهولة بعد تلك الأزمة وبعد فقدانها الظهير الاستثماري والاقتصادي الذي كانت تمثله لها دول الجوار الخليجية.

ولفت إلى الوضع الصعب الذي تعاني منه شركة الطيران القطرية التي كانت من بين أفضل الشركات، والآن صارت تترنح وتخرج من دائرة المنافسة بصورة واضحة.

تصنيف ائتماني

تعرضت التصنيفات الائتمانية لعدد من الشركات القطرية إلى الخفض من قبل وكالات التصنيف العالمية، وشمل ذلك شركات مثل راس غاز وقطر للبترول وصناعات قطر والديار العقارية أوريدو وسط ترجيحات بزيادة عدد تلك الشركات مع استمرار المقاطعة.

ويتزايد الخطر المباشر من خفض التصنيف الائتماني أمام المواطنين والمستثمرين الذين يستشعرون الخطر وقاموا ببيع استثماراتهم في عمليات تسارع؛ لابتعاد عن هذا المناخ غير الآمن، وفي ظل الانكماش الشديد في الاقتصاد حيث تتدني أسعار الاستثمارات القطرية وتقييماتها بصورة كبيرة.

وأوضح الخبير الاقتصادي المصري الدكتور هاني الشامي، أن الحلم القطري بالتحول إلى مركز مالي إقليمي لم يعد له مكان الآن، لاسيما أن الدوحة صارت دولة مفروض عليها مقاطعة أو حصار واسع من قبل جيرانها، ولديها مشكلات عدة في الاستيراد والاستثمار الخارجي، ويعاني اقتصادها الكثير من المخاطر والصعوبات، ما يجعل الحديث عن تحولها لمركز مالي إقليمي ليس له أي معنى الآن، فقطر تصبو حالياً إلى مجرد الحفاظ على اقتصادها وعدم تفاقم الأزمة إلى أبعد مما هي عليه الآن.

«قطر الوطني» يهبط لأدنى مستوياته في 4 سنوات

بورصة الدوحة تعمق خسائرها بـ4.5 مليارات ريال

■ دبي - رامي سميج

واصلت الأسهم القطرية وتيرة هبوطها وخسر رأسمالها السوقي أمس نحو 4,5 مليارات ريال (1,22 مليار دولار) تضاف إلى رصيد خسائرها منذ قرار دول عربية عدة من بينها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة.

وانخفض رأس المال السوقي للبورصة القطرية من مستوى 500,6 مليار ريال في جلسة الخميس إلى نحو 496,12 مليار ريال (135,2 مليار دولار) مع نهاية تداولات أمس، فيما تراجع المؤشر العام بنسبة ٠,75٪، ليبلغ مستوى 9188,09 نقطة.

مبيعات الأجانب

وقال محللون وخبراء إن مبيعات الأجانب لا تزال تؤثر بشكل كبير على تحركات البورصة القطرية لا سيما مع تزايد المخاوف من استمرار الأزمة ما دفع مؤسسات عالمية إلى تخفيض التصنيفات الائتمانية للاقتصاد القطري وأيضاً الشركات المقيدة.

مبيعات المؤسسات

واستمرت المؤسسات الأجنبية في مبيعاتها حيث تواصلت تعاملات البيعة للخروج من السوق بعدما حققوا أمس مبيعات بنحو 45,05 مليون ريال مقابل مشتريات ضعيفة لم تتجاوز 12 مليون ريال فيما واصلت المؤسسات القطرية في محاولة دعم السوق عبر مشتريات بقيمة 78 مليون ريال.

تدهور البنوك

وكانت أسهم البنوك الأكثر تراجعاً مع انخفاض سهم «البنك الأهلي» بنسبة 4,35٪ و«بنك قطر الدولي الإسلامي» بنسبة 2,15٪ و«بنك قطر الأول» بنسبة 1,9٪ و«بنك الدوحة» بنسبة ٠,81٪. كما تراجع سهم «بنك قطر الوطني»، أكبر المصارف في البلاد بنسبة 2,53٪ محققاً أدنى مستوياته منذ منتصف

وتستدعيها، وأن كل ما كانت تطمح إليه كان يمكن أن يحققه بالانتماء إلى الأمة العربية التي من المفترض أنها تنتمي إليها. مشددة على أن قطر «تضع بدايات النهاية لنفسها لأنها تستدعي وتستعير مصادر الاستقواء الخارجي».

مآزق استثماري

ومن جهة أخرى فإن التصنيفات التي أصدرتها عدد من الوكالات العالمية بشأن خفض التصنيف الائتماني لقطر وما تبعها من خفض كذلك لتصنيف شركات قطرية كبرى مثل راس غاز وقطر للبترول وغيرهما، تضع الدوحة في مآزق استثمارية كبرى، وتفرز سيئاريوهات صعبة أمام الحكومة القطرية، لاسيما في ظل أن خفض التصنيف من المرجح أن يتوالى لدرجات أخرى خلال المرحلة المقبلة، في ضوء «نظرة مستقبلية سلبية» للاقتصاد القطري بشكل عام، في خط متواز مع المقاطعة المفروضة على الدوحة.

وقامت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» قبل أيام بخفض التصنيف الائتماني لدولة قطر من AA إلى AA- ووضعته على قائمة المراقبة الائتمانية ذات التداعيات السلبية، الأمر الذي يجعل

احتماليات الإعلان عن خفض جديد واردة بقوة.

تكلفة الإقراض

وهناك تأثير مباشر لذلك الخفض يتعلق بارتفاع تكلفة الإقراض والتأمين وهو ما أكدّه الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الخالق فاروق موضحاً أن التأثير المباشر لخفض التصنيف الائتماني لقطر يتضمن ارتفاع تكلفة الإقراض لأعلى درجة وأنه على المقرضين سواء مؤسسات مالية أو غيرها أن تتخذ قدرا من الحيطة في عمليات الإقراض. وقال إن أكثر القطاعات الاقتصادية في قطر التي تتأثر بالأزمة الراهنة وتشهد خسائر هو القطاعات المالية وكذا الطيران والسياحة.

واستعرض الخبير الاقتصادي إيهاب سمرة، عن الآثار المترتبة على خفض عدد من وكالات الاستثمارات العالمية لتصنيف قطر الائتماني، لافتاً إلى أن خفض التصنيف جاء مصحوباً بنظرة مستقبلية سلبية في إطار (عدم التأكد)، ومصطلح (عدم التأكد) يعني عدم التأكد من مدى قدرة قطر على مجابهة التزاماتها، وكذا عدم التأكد من صحة الموقف القانوني للأموال القطرية

نفسها في ظل دعم الدوحة للإرهاب. وشدد على أنه من الممكن أن يؤدي ذلك الاتهام إلى الحجز على أرصدة قطر بالخارج، ورفض المدينين سداد المستحقات الواجة عليهم لعدم اتضاح الرؤية بخصوص الموقف القانوني للحكومة حال تدهور الأوضاع داخلياً، ما قد يؤدي مجازاً لما يشبه «قسمة الغرما».

زيادة المخاطر

وأوضح الخبير الاقتصادي وأستاذ التمويل والاستثمار بجامعة القاهرة الدكتور هشام إبراهيم، أن خفض التصنيف الائتماني لقطر يترتب عليه العديد من العوامل أولها زيادة تكلفة الحصول على تمويل من الخارج وكذا زيادة تكلفة تأمين البضائع والنقل والشحن، كما يعني أن النظرة للاقتصاد القطري ومن ثم الاستثمار في دولة قطر سلبية، بما يؤدي لتراجع عدد المستثمرين مع زيادة المخاطر. وأفاد -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- بأن خفض التصنيف الائتماني يعني زيادة المخاطر، موضحاً أن الاستثمار يحتاج بيئة ومناخ جديدين، بالتالي يدفع ذلك لهروب الاستثمارات.

«ستاندرد آند بورز» تخفض تصنيف

«قطر للبترول» إلى AA-

وقال المحلل الاقتصادي لـ«فيتش» المتخصص في منطقة الخليج كريستيانيس كروستينز إنه من المرجح أن تستمر الأزمة وتؤثر سلباً على اقتصاد قطر وعلى مقاييس الائتمان.

تعقيد الصورة

وأضاف كروستينز أن لدى قطر وفورات مالية كافية لتمويل العجز في الموازنة لكن المخاطر التي يطرحها النزاع الدبلوماسي أدت إلى تعقيد الصورة مع تصاعد الوضع واحتمالات إطالة أمد الأزمة، وهو ما سيهدد بتعطيل التدفقات المالية في قطر، وخطط تنويع الاقتصاد بما في ذلك السياحة في هذا الوقت الذي تستعد فيه قطر لاستضافة كأس العالم 2022 و يضع ضغوطاً كبيرة على ماليها. وتعتبر قطر من موردي الغاز الطبيعي المسال الذي يواجه حالياً وفرة في المعروض وانهاراً الأسعار خلال السنوات الماضية، وقد وضعت الأزمة الدبلوماسية مع الدول الخليجية والعربية قطر في وضع ضعيف للمفاوضة مع الدول الرئيسية التي تشتري الغاز المسال وبصفة خاصة اليابان التي تشتري نحو 13٪ من الغاز المسال من الدوحة.

ولن تتمكن قطر من التعامل مع الضغوط على إمدادات الغذاء والسلع الا بتحمل تكلفة عالية.

الدوحة - الوكالات

أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، تخفيض التصنيف الائتماني لشركة قطر للبترول التي تديرها الحكومة القطرية من AA إلى - AA بلسبب الأزمة الدبلوماسية الحالية مع دول الخليج عربية وإسلامية أخرى، مع احتمالات وجود آثار على تكاليف الاقتراض، موضحة أن الدين الخارجي لقطر وصل إلى 50 مليار دولار بنهاية أبريل الماضي. وكانت «ستاندرد آند بورز» قد خفضت تصنيف قطر، من مستوى AA إلى مستوى AA - في 8 الحالي مع بداية الأزمة، ووضعها على قائمة المراقبة ذات التداعيات السلبية وقالت الوكالة وقتها إنها تراقب الموقف، مع الأخذ في الاعتبار الغموض الذي يحيط بالوضع.

وخفضت «موديز» تصنيفها لقطر من Aa2 إلى Aa3 الشهر الماضي قبل الأزمة الدبلوماسية، مشيرة إلى قلقها الاقتصادي من تداعيات تلك الأزمة فيما وضعت مؤسسة «فيتش» للتصنيف الائتماني قطر على قائمة المراقبة، محذرة من تأثير المقاطعة من عدد من البلدان العربية.

وحذرت «فيتش» من الأثر السلبي على الاقتصاد القطري إذا طالت فترة الأزمة الدبلوماسية مع الدول العربية الأريج.



■ الخسائر تواصل في بورصة الدوحة | البيان



ركود سياحي وتسريح موظفين لتراجع الإشغال

الفنادق تستجدي الزائرين بعروض «مبيت مجاني»



■ الفنادق تعاني من ضعف الإشغال | البيان

■ دبي - البيان

بالترزامن مع عطلة عيد الفطر المبارك، اتجه قطاع الضيافة والسياحة في دولة قطر إلى إطلاق العروض والمبادرات لاستجداء الزوار بعد فشل حكومة قطر في إقناع الزائر الخليجي بجدوى السياحة في قطر، حيث أطلقت بعض الفنادق عروضاً سعرية وخيارات كالمبيت المجاني لحث الزوار على الإقامة في الفنادق التي تشهد تراجعاً في أعداد النزلاء ومعدلات الإشغال.

ومن المتوقع بحسب خبراء اقتصاديين أن تخسر قطر جراء عزوف السعوديين فقط من إشغال قطاع الإيواء وتفعيل السياحة قرابة 5 مليارات ريال حتى نهاية العام، لاسيما أن عدد الزوار السعوديين إلى قطر يتجاوز المليون زائر سنوياً بحسب ما ورد في تقارير صحافية.

وجراء تخططات سياسات حكومة قطر، أجبر قطاع الضيافة بعمل عروض للسياح بقضاء ليال مجانية في عدد من الفنادق، فيما أعلنت بعض المقاهي عن إفطار مجاني للزوار لمدة ثلاثة أيام، كل ذلك من أجل الجذب وإشغال قطاع الإيواء

بروفة

تعد قطر ناشئة في سوق السياحة وتخطط من الآن لكيفية استضافة كأس العالم 2022، في حال تنظيمه، وكانت الدوحة تأمل في تواجد حشد من السائحين الخليجيين، ليكونوا بمثابة "بروفة" لتفعيل السياحة والفندقة في قطر قبل البطولة العالمية، وعدم دخول الخليجيين، وخاصة السعوديين، إلى قطر سيفقدهم فرصة ثمينة للقيام ببروفات فعلية.

الذي يتجه للهاوية.

تسريح عاملين

وتم تسريح العديد من الموظفين في عدد من الفنادق لعدم جدوى استمرارهم لقلة الزوار وركود السوق السياحي وعدم إشغال الفنادق والشقق المفروشة، لذلك ارتفعت فاتورة المدفوعات مما جعل بعض تلك الفنادق تخطط بطرق أخرى لجلب الزوار بعمل عروض لاستجذائهم، بهدف تقليل الخسائر.

وكشف الاقتصادي الدكتور محمد بن دليم، أن عدد الكويتيين الذين يزورون قطر لا يشكل إلا 1٪ من الكويتيين الذين

يسافرون للخارج ويصرفون قرابة 20 مليار ريال، أما العمانيون فهم يصرفون قرابة 5 مليارات ريال على السياحة في الخارج، وقطر ليست الوجهة المفضلة لديهم.

وأكد ابن دليم أن السعوديين يصرفون قرابة 96 مليار ريال على السياحة في الخارج، في حين يزور قطر حوالي مليون زائر سعودي لوجهات مختلفة يصرفون قرابة خمسة مليارات ريال وهذا المبلغ ستخسره قطر بعد أن توقف دخول السعوديين واستمرار ذلك التوقف سيضعف الجانب السياحي في قطر خاصة قطاع الإيواء، والذي يمثل الضلع الثالث للاقتصاد القطري الذي يعتمد

نقص «البيتومين» يؤثر سلباً على مشاريع الطرق

■ دبي - أشرف رفيق

المهم في مشاريع الطرق هو البيتومين.

وقال مقال دولي يعمل في قطر إن القلق الكبير حالياً على «البيتومين»، وأضاف إن غالبية البيتومين في قطر يأتي من البحرين، وقد أوقفت الأخيرة حالياً شحنات هذه المادة.وهناك بعض شركات المقاولات لديها مخزون يكفي لفترة مؤقتة. أما الشركات التي تعتمد على الشحنات الجديدة فقد وقعت في المشكلات بالفعل. وقدرت «ميد» إن هناك ما قيمته 18 مليار دولار من مشاريع الطرق تحت الإنشاء في قطر، وإذا استمرت الأزمة فسوف تحتاج قطر الى مصادر بديلة للبيتومين من أسواق أخرى حتى يمكن انجاز تلك المشاريع.

ذكرت مجلة «ميد» أن النقص في مادة البيتومين بدأت تؤثر سلبياً على مشاريع الطرق في قطر. وأضافت أن الشركات التي تعمل في قطر بدأت تشعر بالنقص في الإمدادات من المادة اللازمة لبناء الطرق بسبب الحظر المفروض من جانب السعودية والإمارات والبحرين على الدوحة.

ويقدر الخبراء أن نحو نصف مواد ومعدات البناء في قطر هي مستوردة من الخارج، وإذا استمرت المتوقعة عن العمل وكذا تسريح موظفيها، له تأثير سلبي هائل على قدرتها على إنجاز المشاريع، وبالتالي يمكن أن تعاني من عقود من النزاعات القضائية، وحتى الآن فإن المنتج

الناقلة تفقد ربح رحلاتها الأسبوعية حول العالم

خيارات تقشفية أمام «القطرية» لمواجهة نزيف الخسائر

■ القاهرة - محمد خالد

فقدت الخطوط الجوية القطرية نحو ربح رحلاتها الأسبوعية حول العالم، كما أنها مرشحة لتراجع إيراداتها بنسبة 30٪ حال استمرت المقاطعة التي تضع الدوحة أمام خيارات تقشفية لا بديل لها لمواجهة نزيف الخسائر الحالي الذي تعاني منه خطوط الطيران بعد المقاطعة، من بين تلك الخيارات هو اللجوء إلى تأجير طائراتها المتوقفة عن العمل وكذا تسريح موظفيها، ذلك عقب أن تستنزف الحكومة القطرية بدائلها المتاحة من خلال تمويل وتغطية تلك الخسائر بنفسها في محاولة لـ«حفظ ماء الوجه» في ظل حالة «العناد السياسي» التي تتبناها حالياً.

وما يزيد من صعوبة الأوضاع بالنسبة لقطر هو موقعها الجغرافي الذي يعمق التداعيات السلبية لغلق المجال الجوي من قبل دول الجوار المقاطعة لها، وكذا منع رحلات الطيران، ما يكلف الدوحة زيادة في تكلفة التشغيل والطيران لاضطرار طائراتها لتغيير مسار الطيران وقطع مسافات أطول تحرق خلالها كميات أكبر من الوقود ما دفع شركة «فوريس آند سوليفان» للاستشارات المتخصصة في قطاع الطيران، لأن تصدر تقديرات بخسائر تصل نسبته لـ 30٪ تراجعاً



■ تزايد التكلفة التشغيلية مع استخدام مسارات جوية أطول | أرشيفية

في إيرادات الشركة القطرية حال استمرار المقاطعة، وذلك في ظل إلغاء 50 رحلة يوميا للخطوط القطرية.

خسائر باهظة

وقال خبير الطيران كبير طياري مصر للطيران سابقاً هاني جلال لـ«البيان» إن خسائر باهظة تعاني منها الخطوط الجوية القطرية على خلفية المقاطعة؛ انطلاقاً من توقف الكثير من الرحلات التي كانت تقوم بها

رسوم المرور في أقاليم الطيران للدول الأخرى، وليس أمام قطر حالياً سوى تمويل ذلك «من جيبيها الخاص» من خلال الدعم الحكومي لتغطية تلك الخسائر، وهو أمر لن تستطيع الدوحة على المدى المتوسط والطويل الصمود أمامه، في ظل ارتفاع تكلفة خسائر الطيران، ما قد يضطرها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات من بينها تأجير الطائرات كحل وحيد لتلك الطائرات التي لا تعمل.

ضعف العوائد

ونوه خبير الطيران المصري في معرض تصريحاته لـ«البيان» بأن هناك قاعدة في الطيران المدني تقول إن الطائرات طالما بقيت على الأرض فهي تؤدي لنزيف خسائر، لاسيما أنها تستنزف مصروفات صيانة وخلافه، وهو ما يعمق الأزمة لدى الشركة القطرية في ظل زيادة مصروفات التشغيل دون وجود عوائد، مشدداً على أنه من بين الخيارات كذلك أن تقوم بتسريح العاملين كإجراء حتمي في ظل تلك الخسائر، وقد لا تقبها الدوحة لذلك في الوقت الحالي انطلاقاً من حالة «العناد السياسي» التي تتبناها على أن تقوم بتعويض تلك الخسائر من ميزانيتها، لكن مع ارتفاع التكلفة والخسائر الأمر سوف يضطرها لاتخاذ مثل تلك الإجراءات؛ فلن تستطيع قطر تحمل الخسائر لفترة طويلة.

ورجح محللون المزيد من الخسائر للشركة القطرية حال استمرار المقاطعة، مؤكداً أن الدولة القطرية سوف تلجأ على المدى القصير لتغطية تلك الخسائر ثم عندما تجد كلفتها باهظة في ظل الأوضاع التي تعاني منها قطر حالياً سوف تضطر للجوء لقرارات تقشفية توقف من خلالها ذلك النزيف الحاد.

حرق الوقود

وبدوره، ذكر الخبير الاقتصادي المصري

الدكتور مختار الشريف، أن المقاطعة بتضع تأثيرها بشكل مباشر وكبير على الخطوط الجوية القطرية التي كانت من أفضل خطوط الطيران، إلا أنه في ظل المقاطعة صارت عرضة لتكبد المزيد من الخسائر عقب توقف الرحلات إلى الدول المقاطعة وكذا تأثر رحلات الترانزيت، إضافة إلى آثار غلق المجال الجوي لتلك الدول أمام الطيران القطري في زيادة توقيت الرحلات ما يؤدي لحرق الوقود بصورة أكبر. ولم يصبح لقطر سوى منفذ وحيد شرقاً ما يجعل الدوحة أشبه بالجزيرة المنعزلة.

وتابع أن المقاطعة بتضع تأثيراتها على الشركات القطرية كلها وليس على شركة الطيران القطرية فقط، موضحاً أن الدوحة تحاول أن تبدي تماسكاً من جانبها وتعويض تلك الخسائر على المدى القصير على أمل نجاح أية محاولات وساطة بينها وبين الدول المقاطعة وعودة الأمور إلى ما كانت عليه، لكنها حال رأت أنها تجاوزت حد الأمل المتوسط أو الأمن فإنها سوف تلجأ إلى قرارات لوقف نزيف الخسائر مثل تأجير الطائرات أو تسريح العمالة في بعض الشركات، وسيكون ذلك بمثابة «مشكلة كبيرة» في كل المؤسسات القطرية حال وصلت الخسائر لمرحلة أكبر في ظل زيادة التكاليف وتراجع العوائد.

حبائل أزمة قطر وجيرانها:

حلف بين الدوحة وطهران والخداع



■ إعداد: فانتن صبح

سلكت المواجهة الخليجية طريق المكافحة الصعبة مع قطر لتدخل أسبوعها الثاني على وقع الجولات الدبلوماسية المكوكية ومواقف التهذئة والتصعيد. ورافق المشهدية المتأزمة سيل من التحليلات والتأويلات لم تكفّ معه أقلام محرري كبريات صحف العالم عن الرصد، ومتابعة الدجل القطري الدبلوماسي، ووثق موقع ويكيبيديا الحدث بصفحةٍ جديدة بعنوان «أزمة قطر الدبلوماسية 2017».

وفي حين استخدمت الدول العربية مطرقة الحسم معلنة عن أنّ تحمّل الدول العربية سيل سلوكات السياسة الدوحوية قد بلغ الزسى، اتفق كلٌ من فرانك فيراسترو، وجون ألترمان من موقع الدراسات الاستراتيجية والدولية «سي إس آي إس» على أنّ التحرك المنسّق والمتناغم بين دول الخليج انطوى على عاملي المفاجأة والسرعة، فأطاح في الوقت الراهن أي إجماع حول السبب المؤثّر أو بشكل أهم طبيعة التحركات الواجب اتخاذها في المدى القريب لسحب فتيل التوتر وتفاذي الانزلاق في دوامة التصعيد.

وينضح مستقبل الأزمة الراهنة بالغموض على المستويين السياسي والدبلوماسي في ظل غرق قطر في وحول العداوة والقطيعة، التي تزيد من صعوبة إيجاد حل يعيد المياه إلى مجاريها. وتوغّل المسألة في التعقيد إزاء واقع عدم تجاوب قطر. يضاف إلى ما سبق إمعان ترامب المتكرر في إدانة الدوحة ودعم السعودية والإمارات العربية المتحدة، ما يقصي إلى حدّ كبير إمكانية دخول الولايات المتحدة على خط لعب دور الوسيط.

ففي حين رأت مصادر ألمانية أنّ مقاربة الأزمة قد تدفع بشكل من الأشكال بالدوحة للارتقاء أكثر في حوض إيران.

وفي السياق العسكري عينه، برز عدد من التغريدات للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، أعرب فيها عن اعتقاده بأن كلّاً من الإمارات وأميركا تركتا لقطر التمادي في سلوكها البغيض لفترة طويلة. ولم يتورّع المحلل إيشان ثارور، في مقاله في صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية بعنوان "أزمة قطر تسلط الضوء على ارتباك ترامب في ميدان السياسة الخارجية"، بالقول إن المنطقة قد وقعت تحت عبء ثقیل، في ظل الزيارات المكوكية التي يقوم بها القادة لاحتواء نزاع يهدد تاريخ علاقات حسن الجوار الأكثر استقراراً وتماسكاً في المنطقة.

ووصف ثارور التشابه بين موقف ترامب من قطر، وذلك الذي أعلن عنه ستيفن كوك من مجلس العلاقات الخارجية حين قال: تلك هي طبيعة الأمور في منطقة الشرق الأوسط، وأوافق تماماً على أنّ القطريين يتبعون سياسات بغیضة في المنطقة.

■مطرقة الحسم الخليجية

سددت ضربة قاصمة

للإرهاب بتقويض

سياسات الدوحة التأمرية

■ الأزمة توغلت في التعقيد

إزاء واقع عدم تجاوب

قطر

■ محللون: التحرك المنسّق

والتناغم بين دول

الخليج انطوى على عاملي

المفاجأة والسرعة

وشددت "فاينانشال تايمز"على طريقتها وبقلم ديفيد غاردنر على أنّ المواقف المتبعة لتقويض سياسات الدوحة التأمرية تسدد ضربة قاصمة للتطرف والإرهاب. وقد أشار غاردنر في مكان آخر إلى سحق الغرب إزاء فتاوى يوسف القرضاوي المشرعة للتفجيرات الإرهابية، على غرار نفور بعض العرب والمسلمين المعتدلين من طائفته البغيضة.

ولا بد من العودة هنا إلى تقرير فيراسترو وألترمان وقد أصابا في القول إن القطيعة الحالية تذهب إلى أعماق أبعد من أن نتذكر مثيلاً لها، في مشهد يبقى العامل الأوضح فيه استحالة التنبؤ بطبيعة التحركات القطرية. وعلى الرغم من أنه يستبعد أن تؤول الأوضاع إلى الوقوع في حرب، فإنه من السهل التخيل بأن الستاتيكو الذي سببرز عقب الأزمة لن يكون شبيهاً بما سبقه من تساهل أدى في المقام الأول إلى تمادي قطر.

وأشار المحلل العسكري السابق المعروف ب"ذا سايكر" في مقاله الأخير حول أزمة قطر إلى أننا قد لا نكتشف مطلقاً حقيقة ما جرى من محادثات بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والسعوديين، لكن قليلاً من الشك فقط يحيط بالنتائج المباشرة لتلك المفاوضات والتي تمثلت بالتحرك السعودي ضد قطر.

وفي حين أن واقع الحال يشير إلى تاريخ من التباينات والإشكاليات بين السعودية وقطر، إلا أن جسامة الأزمة الراهنة تتخطى كل ما سبق. وهي تنعكس من المنظار الموضوعي بشكل سيئ على الولايات المتحدة لكن يعني ذلك أن الإدارة المحكومة بأصحاب العقائد الراسخة مستعدة لتقبل هذه الحقيقة بشكل موضوعي.

وفي حين يعتبر "ذا سايكر" أننا إزاء حالة معقدة، يتساءل الباحث والأكاديمي الإيراني الاختصاصي بالشؤون الاستراتيجية حسن أحمديان، عما إذا كانت طهران تؤدّ حقاً انتهاء حال القطيعة في الخليج، لا سيما أنها سارعت للاصطياد في المياه العكرة بانتقاد المقاربة المتبعة بقيادة السعودية إزاء الدوحة والتشديد على الحاجة للحوار بدل المواجهة في سيناريو تثبت مسيرة إيران زيفه.

وقد كشف أحمديان عن أربعة دوافع محتملة تقود إلى التشكيك بنوايا إيران الحقيقية ورغبتها في انتهاء الأزمة، أهمها تاريخ طهران وممارستها الممنعة في دعم كل ما يخلق عدم الاستقرار والتوازن ويعزز حالات الانشقاق أينما وجدت.

وفصل أحمديان في سياق متصل أربعة أسباب أخرى تبين استفادة طهران من الوضع الراهن أبرزها وجود مسوغ منطقي لهذا الخيار باعتبار أنها لن تخسر شيئاً من وقوفها بجانب الدوحة على نحو يعزز مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ويحوّل وجهة الاهتمام عنها. ويندرج في إطار الخديعة المضللة التي اعتبر المحلل الإيراني أنها نوع من تعميق شرخ تعول عليه طهران كونها محاولة يائسة لإثبات فشل محاولات الإجماع على معاداة إيران، تبلورت في مسارعة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف للقول إن "دول الجوار واقع مستدام، وإنه لا يمكن تغيير الجغرافيا"، مضيفاً أن الحلول لا تأتي بالإكراه، وأن الحوار شأن لا بد منه.

وتجلى في ظل المواقف المواربة لقطر ومن ورائها إيران موقف وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات معالي أنور قرقاش الذي جاهر بعدم ثقة دول المنطقة بقطر، وطالب بمراقبة دولية، وقال: إننا لا نثق بهم، مستوى الثقة صفر، وإننا نحتاج لبرنامج مراقبة ولأن يكون لأصدقائنا في الغرب دور فيه. وإذ أكد قرقاش ضرورة أن تفضي الرقابة إلى ضمان عدم مواصلة الدوحة تمويل الإرهاب وإيواء المتطرفين، أو تأمين الدعم لمنظمة الإخوان المسلمين والقاعدة، أعرب عن قلقه، ليس من قرقاش ـ بحسب ما استعرض باتريك وينتور، محلل الشؤون الدبلوماسية في صحيفة "غارديان" اللندنية ـ الأفضل في توصيف الوضع، الذي يشبه برأي قرقاش الوصول إلى مسرح الجريمة وتبين بصمات قطر في كل الأماكن.

قطر.. تدخلات عابرة للدول

اتسعت رقعة التدخلات القطرية في دول المنطقة سواء المشرق العربي أم مغربه، فمن العراق إلى تونس مروراً بدول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا والسودان وسوريا، تبقى اليد القطرية العابئة تحفر بهدف زعزعة أمن واستقرار المنطقة.



الإمارات

تدخل قطر في الشؤون الداخلية للدولة واحتضان الدوحة للمتطرفين وترويج فكرهم في إعلامها



السعودية

انتهاكات جسيمة تمارسها السلطات في الدوحة، سرأ وعلناً، طوال السنوات الأخيرة بهدف شق الصف الداخلي السعودي



البحرين

دعم التدخلات الإيرانية في المملكة وتشكيل خلايا التجسس



مصر

دعم النظام القطري للمطولين أمنياً وإيوانه لقادة الشر وعناصر تنظيم الإخوان الإرهابي ومحاولة زعزعة استقرار مصر والتحريض على نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي



اليمن

دعم قطر لجماعة الحوثي في اليمن ليس وليد الساعة حيث لم يتوقف هذا الدعم من العام 2004



ليبيا

تدعم الدوحة الجماعات الإرهابية إذ تدعم قطر الحكومة الموازية وغير معترف بها والتي تتخذ من طرابلس مقراً لها



سوريا

لم يغب على أحد الدعم القطري للجماعات المسلحة في سوريا عسكرياً ومادياً فبذلت الدوحة جهداً كبيراً لفتح قنوات اتصال مع المسلحين والإرهابيين هناك



الأراضي المحتلة

تدخلت قطر في الشقاق الذي حصل على الصعيد الفلسطيني أدى تدخلها إلى تدمير العلاقة بين حركتي فتح وحماس



العراق

ساندت الدوحة مشروع تقسيم العراق إلى إقليمين سني وشيعي



السودان

دخلت قطر على خطر المفاوضات مع الخرطوم بشأن جوبا وكان هناك دور مشبوه للقطريين في دعم جنوب السودان

المحدث الرسمي لقطر».

وتساءل العسعوسي عن دور الحكومة الكويتية حول الاجتماع

بين محاميي حمد بن جاسم بالمعارضة، وقال: «السؤال يوجه للحكومة هل هذا الشخص مرصودة تصرفاته وأعماله؟ ونطالب بالتاكيدات حول سبب العلاقة الحميمة بين محاميي حمد بن جاسم والمعارضة، ويحق لنا أن نبحث هل عبد الله طاهر بعث برسالة لهؤلاء؟ لا نعلم. يمكن يكون بعث إليهم رسالة بشكل أو بآخر، باعتباره محاميه الشخصي، هل وصل رسالة أو فيه أجندة أو أوامر ونواه ومطالبات؟ لا ندرى.. ربما اجتمع بهم لإطلاعهم على فوائد اللبن التركي!»، وزاد: «السؤال الذي تدور عليه علامات استفهام كبيرة أين دور الحكومة في مثل هذا التصرف؟ هذا الرجل التقى بمعارضين كويتيين كان لهم دور في الربيع العربي، وما صاحبه من أحداث وهذه الفئة الموجودة الآن كان لها دور في تأزيم الجو داخل الكويت، مثل «كرامة وطن» و«الحراك» ودنا نعرف.. والتساؤلات، هذي لازم نعرفها وما هي أهداف هذا اللقاء ولماذا في هذا الوقت بالتحديد وهذا أمر مهم».

وهل هذه الزيارة سياسية؟ والسؤال الأهم لماذا جاءت في هذا التوقيت؟».

تردد سابق

ولفت العسعوسي إلى أن المدعو عبد الله طاهر كان يتردد سابقاً بغرض عمل في المحاكم، لكون رئيس الوزراء السابق ضاق ذرعاً بالنقد، إلا أن الوضع في الزيارة الأخيرة ولقاءه بفئة معينة مختلف عن سابقه، وطرح عدداً من الأسئلة التي وصفها بالموضوعة: «هل يحق لأي مسؤول خليجي أو كويتي أو محام أن يلتقي بالمعارضين القطريين في قطر؟ هل ستقبل قطر من محام كويتي أن يلتقي بالمعارضة في الدوحة؟ هل تسمح قطر بهذا الفعل؟ بذات المنطق وذات السؤال والتصرف هل تقبل بلقائي بالمعارضة القطرية؟».

ثم تابع: «إذا كانت قطر لا تقبل ذلك، فنقول لها: لا تنه عن خلق وتأتي مثله... عار عليك إذا فعلت عظيم، ويبدو أن حمد بن جاسم ما زال أحد أركان الحكم في قطر حتى لو لم يملك صفة رسمية، بدليل عندما حدث ما حدث خرج هو وأصبح الناطق الرسمي، ولم يخرج رئيس الحكومة ليبرر التصرفات، وفي أكثر من لقاء صحافي خرج وأبدى وجهة نظر قطر، وأصبح

«فيفا»

يدق أول مسمار

في نعش «موندリアル قطر»

■ الاتحاد الدولي لكرة القدم يدرس إلغاء كأس القارات

■ المقاطعة تفرض على إنفانتينو الخضوع للأمر الواقع

■ توقيت البطولة أولى خطوات «التخلص» من الحرج

■ «فيفا» يستخدم غضب المدربين لتمرير القرار

16 (بلغت الدور نصف النهائي) وكأس العالم 2014.

إرهاق

وقال لوف «لن أكون حزينا على الأرجح لو ألغيت كأس القارات 2021»، مقرا بأنه ليس معجبا بهذه البطولة التي يشارك فيها أبطال القارات ومنتخب البلد المضيف، وتقام عادة في البلد الذي من المقرر أن يستضيف كأس العالم في السنة التالية. وتابع: «شهدت لاعبين يخوضون مباريات كل ثلاثة أيام، ثم يذهبون إلى بطولة مثل كأس العالم. الأمر ليس مرهقا على الصعيد البدني وحسب، بل على الصعيدين العاطفي والنفسي لأنهم يعودون بعدها إلى أنديةهم ودورياتهم». وأضاف «علينا ألا نجعلها تتراكم (المباريات) عليهم لهذه الدرجة».

وبرر لوف خياراته بالنسبة لكأس 2017 بالقول «حصل بعض اللاعبين على الراحة مني لأنني أعتقد أن ثلاث دورات في ثلاثة أعوام أمر غير مقبول».

أمل

وأعرب لوف عن أمله في إلغاء كأس القارات 2021، علما أن أمرها غير محسوم بعد، فكأس القارات عادة ما تقام مع نهاية المواسم الكروية، أي في مطلع الصيف، إلا أن هذا التوقيت لن يكون ملائما للنسخة المقبلة، فكأس العالم 2022 ستقام في قطر بين نوفمبر وديسمبر، بدلا من موعدها المعتاد في فصل الصيف نظرا إلى الحرارة المرتفعة خلال هذا الوقت في الخليج.

وكان «فيفا» مصرا على عدم إلغاء كاس القارات

■ إعداد: مجتبی فاروق

كشف مصدر مقرب من «فيفا» ارتفاع أسهم فكرة إلغاء بطولة القارات قطر 2021، على خلفية قرار مقاطعة قطر الذي يزداد تأثيره كل يوم ليدق بذلك أول مسمار في نعش موندリアル قطر 2022، حيث لم يكن فيفا يفكر أبدا في إلغاء بطولة القارات مهما كانت الانتقادات والتحديات التي تواجه البطولة، وعلى الرغم من أن الاتحاد الدولي لكرة القدم قد قاوم كثيرا الأفكار التي دعت إلى إلغاء بطولة القارات، بل ويعد الدفاع عن البطولة الثانية على مستوى المنتخبات الرجالية، هو العامل المشترك الوحيد بين رئيس الفساد المقال السويسري جوزيف بلاتر وخليفته مواطنه جيانسي إنفانتينو، فكلاهما أصر على الدفاع عن بطولة الأبطال الثمانية، على الرغم من تعدد الانتقادات الموجهة لها، والمطالبة المستمرة من قبل مدربي المنتخبات واللاعبين، بإلغاء البطولة، التي لا تفيد في شيء من وجهة نظر كبار مدربي كرة القدم في العالم، ولعل ما قاله يواكيم لوف مدرب منتخب ألمانيا يعبر بوضوح عن مكانة بطولة القارات فيفا، حيث يصر على استمرارها رغم انتقادات حادة جدا وجهت إليها، وقال مدرب منتخب ألمانيا، إنه يحذر إلغاء كأس القارات وذلك نظراً لكثرة المباريات التي يخوضها اللاعبون.

وقضل لوف خوض كأس 2017 الجارية حاليا في روسيا بتشكيلة رديقة لا تضم سوى ثلاثة لاعبين من الذين قادوا «المانشافت» إلى لقب موندリアル 2014 في البرازيل، وذلك للمرة الرابعة في تاريخ المنتخب.

وستكون كأس القارات 2017 ثالث بطولة عالمية تخوضها ألمانيا في ثلاثة أعوام، بعد كأس أوروبا

على الرغم من أنه من المستبعد أن يلجأ «فيفا» إلى تعديل موعد البطولة لما يفرضه هذا القرار من تغييرات في مواعيد البطولات المحلية والقارية الخاصة بالأندية، لاسيما الأوروبية منها، بل وكانت فكرة «فيفا» أن يجعل قطر تتباهي أمام بالاستادات الجديدة، بحيث تستضيف البطولة صيفا، لكن تغير كل شيء بعد تزايد تأثير قرار المقاطعة على قطر، وباتت البطولة نفسها في مهب الريح.

تراجع

لم يهتم «فيفا» بالمطالبات المنطقية لمدرب المنتخبات، ولا حتى بالفترة المناخية التي ستعلب فيها البطولة، والتي اقتنع فيفا بتحويل موعد الموندリアル إلى الشتاء لتفادي الحرارة، لكن كل هذه المبررات ما أقنعت فيفا بالتخلي عن بطولة القارات 2021، وذلك حفاظا على المكاسب المالية التي يجنيها الاتحاد الدولي لكرة القدم من تنظيم بطولة يتنافس على لقبها ثمانية من الأبطال، وتعد واحدة من بطولات النخبة، وظل فيفا بيرر لاستمرار البطولة بأنها تكشف الثغرات للجنة المنظمة للموندリアル، ضرب «فيفا» عرض الحائط بالمطالب المنطقية لإلغاء هذه البطولة، لكنه الآن يخضع لتأثير قرار المقاطعة، ويتعامل بمنطق الأشياء، لا مكان لأي نوع من الريح أو النجاح، طالما ظلت المقاطعة قائمة، بل لن يستغرق فيفا وقتا طويلا قبل أن يبدأ في الخطوات الأولية للإعلان عن إلغاء بطولة القارات 2021، وبالتالي التمهيد للإعلان عن

فتح باب الترشح من أجل استضافة موندリアル 2022، هذا هو الطريق الذي يمضي فيها فيفا الآن، وخطوته الأولى هي التخلص من بطولة القارات.

عذر

وقدم يستخدم «فيفا» مجموعة من الخطوات للإعلان عن قرار إلغاء بطولة القارات، مستخدما كل الانتقادات التي نالت من فكرة تنظيم البطولة، والتي كان يرفضها «فيفا» من قبل، إلا أن الاتحاد الدولي سيلجأ إلى استخدامها الآن، من أجل أن يبرر فكرة إلغاء بطولة 2021، من غير أن يعلن عن الغرض الحقيقي من ذلك، وهو التمهيد لنزع موندリアル 2022 من قطر، ويبدو العذر الأفضل لدى «فيفا» الآن، هو توقيت البطولة نفسها، وسيلجأ «فيفا» إلى الاستفادة من الطلب القطري بتنظيم بطولات أخرى في الشتاء من أجل التعويض عن بطولة القارات 2021، حيث سبق أن طلبت اللجنة القطرية المنظمة للموندリアル، بأن تنظم قطر عددا من بطولات فيفا مثل موندリアル الأندية أو بطولات سنية يمكن أن تجري في شهر ديسمبر أو يناير، بدلا عن كأس القارات، حتى يتفادي إعادة برمجة الموسم لسنتين على التوالي، خاصة بعد النقد اللاذع الذي تعرض له الاتحاد الدولي بعد قرار تحويل موعد الموندリアル إلى الشتاء، استجابة لضغط نقابة اللاعبين المحترفين، وهو الأمر الذي أغضب اللجان المنظمة للدوريات، حيث باتت مجبرة على إعادة برمجة الدوريات بحيث تتيح فترة راحة لشهرين، للمنتخبات، بعد فترة قصيرة جدا من موعد بداية الدوريات، خاصة في أوروبا، التي تنطلق فيها الدوريات الكبرى في النصف الثاني من شهر أغسطس أو بداية شهر سبتمبر من كل عام.

حجب «بي إن سبورت» من عربسات ونایل سات

■ الرياض – وكالات

كشفت مصادر السعودية، أن قراراً اتخذ بإسقاط قنوات شبكة بي إن سبورت التابعة لقناة الجزيرة القطرية، وذلك بمنعها من البث عن طريق القمرين "نايل سات" المملوك لمصر بنسبة 100% و"عرب سات" الذي تملك في السعودية 90%.

وأوضحت المصادر أن الخطوات تأتي لدعم التوجه والخطة الرامية إلى "نفكيك نظام احتكار القنوات القطرية

في جميع الدول العربية" للبث الرياضي. وأضاف المصدر نفسه أن الخطوة لن تتأخر، وسترافقها خطوات عملية أخرى، عبر آليات مختلفة أهمها إثبات تورط قطر في الإرباب. ومن الآليات المعتمدة أيضاً إقناع الفرق والاتحادات بخسارة الجزيرة وقنواتها التابعة لأكثر من 60% من متابعيها في الدول العربي بعد قرار المقاطعة، ما يعد أحد الشروط الكافية لمراجعة فسخ العقود مع القناة القطرية. في الأثناء بدأ العد التنازلي لإطلاق أضخم شبكة قنوات

سعودية عربية رياضية (بي.بي.إس سبورتس)، في ظل السعي لوضع حد لسياسة احتكار دولة قطر للبطولات العالمية والقارية، عبر شبكة قنوات "بي أن سبورت". السعودية، في بيان رسمي أمس، إن قناة واحدة سيتم إطلاقها في البداية، كمنصة ترويجية للشبكة، ومع بداية الموسم الجديد، ستكون هناك 5 قنوات، ترتفع تدريجياً لتصبح 11 قناة. وأكد «مفلح» أن القناة التي سيتم إطلاقها قريباً، ستكون مجانية قدر المستطاع، إذا سمحت القوانين

الدولية، مؤكداً أن القناة لن تكون مشفرة. وأكد المحامي السعودي ماجد غروب، أن الشبكة التلفزيونية السعودية العربية الجديدة، ستنتهي الاحتكار كؤوس الأمم الأوروبية والآسيوية والأفريقية، ودوريات أبطال أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويتوقع أن تركز شبكة القنوات الجديدة على كل الأحداث الرياضية الهامة، إذ ستكون بداية هذه الشبكة، بإطلاق قناة إعلانية الأسبوع المقبل.